الأمم المتحدة

A/HRC/25/7/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
17 March 2014
Arabic
Original: Spanish

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والعشرون
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

المكسيك

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تُحرَّر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

(A) GE.14-12082 280314 020414

1412082

الرجاء إعادة الاستعمال

رد المكسيك على التوصيات المقدمة في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان

١- تجسيداً لالتزام المكسيك بنظام حقوق الإنسان الدولي، واقتناعاً منها بأن آلية الاستعراض الدوري الشامل تشكل أداةً قيّمة لتعزيز التعاون في هذا المجال، تقدم المكسيك ردها على التوصيات المقدمة لها، وهو نتاج عملية مشاوراتٍ واسعة داخل السلطة التنفيذية الاتحادية، وكذلك مع السلطتين التشريعية والقضائية.

٢- وأُجري حوارٌ بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، تبادلتا فيه وجهات النظر بشأن الشواغل والأولويات المتصلة بالتوصيات المقدمة. وترى حكومة المكسيك أن لعمل المجتمع المدني المنظَّم دوراً أساسياً في تخطيط سياسات حقوق الإنسان وتنفيذها، وتكرر تأكيد التزامها بمواصلة الحوار من أجل متابعة تنفيذ التوصيات الدولية.

الالتزام بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان

٣- قُبلت التوصية ١٤٨-١.

٤- تقبل المكسيك *التوصية ١٤٨-٢* بمعنى أن التصديق على البروتوكول مرهونٌ بالإجراء المنصوص عليه في قانون إبرام المعاهدات وبنتيجة مشاوراتٍ ذات صلة مع المؤسسات المختصة بهذه المسألة. وقد عُدّل الإطار القانوني الوطني في عام ٢٠١١ لإضفاء صفة الدستورية على الحقوق المكرّسة في المعاهدات الدولية التي أصبحت المكسيك دولةً طرفاً فيها. وفي هذا السياق، ينبغي لجميع السلطات أن تفسر حقوق الإنسان الواردة في الدستور وفي المعاهدات الدولية التي تشكل المكسيك طرفاً فيها في ضوء مبدأ "تغليب مصلحة الشخص"، بالترجيح الدائم للقاعدة التي توفر له أعلى درجات الحماية. ويقتضي هذا الالتزام إجراء تحليلٍ وافٍ للأثر التشريعي الناجم عن التصديق على معاهدات حقوق الإنسان وتنفيذها لاحقاً.

٥- كما تقبل المكسيك *التوصيتين ١٤٨-٣ و١٤٨-٨*. وتُجرى حالياً مشاورات قانونية مع المؤسسات المختصة من أجل التحقق من إمكانية تنفيذ المعاهدات المشار إليها في هذه التوصيات، في ضوء الإطار القانوني الوطني[(١)].

٦- وتقبل المكسيك جزئياً *التوصية ١٤٨-٤*. فقد وافق مجلس شيوخ الجمهورية في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ على سحب التحفظ على المادة ٢٢-٤ من الاتفاقية، لكي يُكفل للأجانب المعرّضين للترحيل الحق في جلسة استماع.

(١) انظر التعليل المتعلق بالتوصية ١٤٨-٢.

٧- وفيما يتعلق بالمادة ٧٦ من الاتفاقية، لم تقبل المكسيك اختصاص هيئات المعاهدات بالنظر في الشكاوى المقدمة بين الدول، إلا إذا كان هذا الاختصاص *غيرَ* اختياري وفقاً للمعاهدة ذات الصلة.

٨- وقُبلت جزئياً *التوصية ١٤٨-٥*. ففيما يتعلق بإنشاء سجل رسمي للأشخاص المختفين، توافق الأمانة التنفيذية للنظام الوطني للأمن العام على أن يُدير مكتب المدعي العام للجمهورية قاعدة بيانات للأشخاص المفقودين[٢].

٩- وتراجع المكسيك في الوقت الراهن إطارَها القانوني الداخلي لمواءمته مع الالتزامات الدولية. لذا، أرسلت السلطة التنفيذية إلى مجلس الشيوخ، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، مقترحاً بتعديل الفقرات الفرعية "ألف" و"باء" و"جيم" من المادة ٢١٥ من القانون الجنائي الاتحادي، وإضافة الفقرة "هاء" إليها، لضمان توافق تجريم الاختفاء القسري وعقوبته مع أحكام الاتفاقية.

١٠- وفيما يخص المادة ٣١ من الاتفاقية، تحيط المكسيك علماً بمسألة قبول اختصاص النظر في شكاوى الأفراد وتعكف حالياً على تقييم هذه الإمكانية، مع أن الغالبية العظمى من الطلبات الفردية المتعلقة بدعاوى انتهاكات حقوق الإنسان تُقدَّم في الوقت الراهن في إطار منظومة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية.

١١- وفيما يخص المادة ٣٢ من الاتفاقية، يُرجى الاطلاع على التعليل المتعلق بالتوصية ١٤٨-٤.

١٢- والمكسيك دولةٌ طرف في اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكوليها الإضافيين الأول والثالث، وكذلك في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتتعهد المكسيك بتنفيذ جميع الالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي الواجبة التنفيذ في جميع الظروف، في حالات النزاع المسلح وأوقات السلم على حد سواء. وعلاوة على سعة نطاق تعريف النزاع المسلح المنصوص عليه في المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف، فإن تعريف النزاع المسلح غير الدولي الوارد في نظام روما الأساسي أوسع نطاقاً من تعريفه الوارد في البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف. ومن ثَم، لا يمكن تنفيذ *التوصية ١٤٨-٦*.

١٣- ولا تقبل المكسيك *التوصية ١٤٨-٧*. إذ لا تتماشى أحكام الاتفاقية مع الفقرة الفرعية الثانية من الفقرة باء من المادة ٣٧ من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية، والتي تنص على سقوط الجنسية المكسيكية المكتسبة بالتجنّس عند الإقامة في الخارج لمدة خمس سنواتٍ متتالية. كما لا تتماشى أحكامها مع قانون الجنسية، ذلك أن المادة ٢٠ منه تنص على أن يُثبت الشخص الأجنبي الراغب في الحصول على الجنسية المكسيكية إقامته في الإقليم الوطني خلال السنوات الخمس الأخيرة السابقة لتاريخ طلب الجنسية.

(٢) يرجع منشؤها إلى اتفاقٍ مبرمٍ بين مكاتب الادعاء والنيابات العامة في إطار المؤتمر الوطني للمدعين العامين.

١٤- وتقبل المكسيك *التوصية ١٤٨-٩* بمعنى أن التصديق على الاتفاقية مرهونٌ بالإجراء المنصوص عليه في قانون إبرام المعاهدات وبنتيجة مشاوراتٍ ذات صلة مع المؤسسات المختصة بهذه المسألة[٣].

١٥- كما تقبل المكسيك *التوصية ١٤٨-١٠* بمعنى مواصلة المشاورات الداخلية التي ينص على إجرائها قانون إبرام المعاهدات من أجل التصديق على الاتفاقية، عملاً بالمادة ٣ من الدستور وأحكام القانون العام للتعليم، اللذين يعكسان الحق في التعليم دون تفرقةٍ أو استبعادٍ أو قيودٍ أو تمييزٍ[٤].

مواءمة الإطار المعياري والمؤسسي وتعزيزه

١٦- قُبلت التوصيات ١٤٨-١١ و١٤٨-١٥ و١٤٨-١٧ و١٤٨-١٩ و١٤٨-٢٠ و١٤٨-٢١ و١٤٨-٢٢ و١٤٨-٢٣ و١٤٨-٢٤ و١٤٨-٢٥ و١٤٨-٢٦ و١٤٨-٢٧ و١٤٨-٢٨ و١٤٨-٢٩ و١٤٨-٣٣ و١٤٨-٣٥ و١٤٨-٣٦ و١٤٨-٣٧ و١٤٨-٣٨.

١٧- كما قُبلت التوصيتان ١٤٨-١٢ و١٤٨-١٦. وقد أعدّت اللجنة المكسيكية المشتركة بين القطاعات للقانون الإنساني الدولي، في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢، مشروعَ قانون لتعديل القانون الجنائي الاتحادي من أجل مواءمته ليتضمن الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي وفي صكوك القانون الإنساني الدولي الأخرى التي تشكل المكسيك طرفاً فيها.

١٨- وقُبلت التوصيات ١٤٨-١٣ و١٤٨-١٤ و١٤٨-١٨. وقد أقر رئيس الجمهورية في ٤ آذار/مارس ٢٠١٤ القانون الوطني للإجراءات الجنائية الذي سيُطبَّق كقانونٍ موحّد لكامل الإقليم الوطني، بما يضمن سير الدعاوى الجنائية بنفس القواعد ووفقاً لمبادئ حماية الضحايا، وقرينة البراءة، وجبر الضرر، واحترام أصول المحاكمات.

البرنامج الوطني لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨

١٩- قُبلت التوصيات ١٤٨-٣٠ و١٤٨-٣١ و١٤٨-٣٢ و١٤٨-٣٤. وسيكون البرنامج الوطني لحقوق الإنسان الأداةَ المنظِّمة لتوطيد سياسة الدولة في مجال حقوق الإنسان، وستُنشأ آلية مستقلة لتقييمه ومتابعة تنفيذه.

المساواة وعدم التمييز

تعزيز المساواة في الحقوق وعدم التمييز

٢٠- قُبلت التوصيات ١٤٨-٣٩ و١٤٨-٤١ و١٤٨-٤٦ و١٤٨-٤٧.

(٣) انظر التعليل المتعلق بالتوصية ١٤٨-٢.

(٤) انظر التعليل المتعلق بالتوصية ١٤٨-٢.

المساواة بين الجنسين

٢١- *قُبلت التوصيات ١٤٨-٤٠ و١٤٨-٤٢ و١٤٨-٤٣ و١٤٨-٤٤ و١٤٨-٤٥*. وتتوخى الخطة الوطنية للتنمية المنظور الجنساني كمحورٍ عام[٥].

الحق في الحياة

٢٢- تؤكد دولة المكسيك احترامها وحمايتها للحق في الحياة وفقاً للمادة ٤ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والإعلان التفسيري الذي أصدرته لهذا الصك، والذي يحيل الموضوع إلى نطاق التشريعات الوطنية[٦].

٢٣- وقد أكدت المحكمة العليا للدولة تخويل الولايات الاتحادية سلطة التشريع في هذا المجال، طبقاً لتوزيع الاختصاصات المحدد في الدستور. ومن ثَم، لا يمكن تنفيذ *التوصية ١٤٨-٤٨* نظراً لتعذّر ضمان توحيد مختلف التشريعات في البلد، استناداً إلى الاتفاق الاتحادي النافذ.

منع التعذيب

٢٤- *قُبلت التوصيات ١٤٨-٤٩ و١٤٨-٥٠ و١٤٨-٥١ و١٤٨-٥٢ و١٤٨-٥٣*. وتحافظ المكسيك على التزامها بمنع ارتكاب أفعال التعذيب والمعاقبة عليها بغية القضاء التام عليها[٧].

الاختفاء القسري

٢٥- *قُبلت التوصيات ١٤٨-٥٤ و١٤٨-٥٥ و١٤٨-٥٦ و١٤٨-٥٧ و١٤٨-٥٨ و١٤٨-٥٩*. فمعالجة إشكالية الأشخاص المختفين التزامٌ قطعته حكومة المكسيك على نفسها[٨].

---

(٥) نُشر في آب/أغسطس ٢٠١٣ البرنامج الوطني لتكافؤ الفرص وعدم التمييز ضد المرأة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨ مصداقاً للمحور العام المذكور. والغرض من البرنامج تحقيق المساواة الجوهرية بين الرجل والمرأة في إطار الاحترام المطلق لحقوق الإنسان، عن طريق تخطيط وبرمجة وإعداد الميزانيات من منظور جنساني تحقيقاً لهذا الغرض.

(٦) قررت ١٧ ولاية اتحادية في الوقت الراهن حماية الحق في الحياة منذ لحظة الحمل بموجب دساتيرها المحلية، وهي: باجا كاليفورنيا، كوليما، تشياباس، موريلوس، تشيواوا، دورانغو، غواناخواتو، خاليسكو، نايارِيت، أواكساكا، بويبلا، كيريتَرو، كينتانا روو، سان لويس بوتوسي، سونورا، تاماوليباس، يوكاتَن. أما سائر الولايات الاتحادية الخمسة عشرة، فلا تنظم الحق في الحياة منذ لحظة الحمل، وهي: أغواسكالييِنتيس، باخا كاليفورنيا سور، كامبيتشيه، كواويلا، المقاطعة الاتحادية، غيرّيرو، إدالغو، ولاية المكسيك، ميتشواكَن، نويبو ليون، سينالوا، تاباسكو، تلكسكالا، بيراكروث، ساكاتيكاس.

(٧) انظر الفقرات من ٨٢ إلى ٨٥ من التقرير الوطني المقدَّم من المكسيك وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦ (A/HRC/WG.6/17/MEX/1).

الاحتجاز على ذمة التحقيق

٢٦- أحاطت دولة المكسيك علماً بالملاحظات المتعلقة باستخدام تدبير الاحتجاز على ذمة التحقيق، الواردة في *التوصيات* ١٤٨-٦٠ و١٤٨-٦١ و١٤٨-٦٢ و١٤٨-٦٣.

٢٧- ويسود اقتناعٌ بأن يقتصرِ اللجوء إلى هذا التدبير على الحالات الاستثنائية بالفعل كتدبيرٍ احترازي لحماية مصلحة الشخص العليا في الحياة، أو صوْن سلامته أو سلامة حقوقه القانونية، أو لتلافي هروب المتهم من العدالة[٩].

٢٨- وقضت المحكمة العليا للدولة في شباط/فبراير ٢٠١٤ بما يلي: (أ) أن يقتصر اللجوء إلى هذا التدبير على الجريمة المنظمة؛ و(ب) أن يقتصر اختصاص تشريعه على الكونغرس الاتحادي؛ و(ج) أن تكون الجهة التي يجوز لها طلب اللجوء إليه هي النيابة العامة الاتحادية على وجه الحصر؛ و(د) أن يقتصر قرار الإذن به على القضاة الاتحاديين.

٢٩- وتحث حكومة الجمهورية على إجراء تعديلٍ دستوري لتدبير الاحتجاز على ذمة التحقيق، اعتمده مجلس النواب، يعيد تأكيد اقتصار اللجوء إليه على قضايا الجريمة المنظمة ويقرّ حدوده وضوابطَه بصورة أكثر صرامةً، بخفض مدته إلى حدٍ كبير وفرض تدابير لرصده من جانب منظمات حماية حقوق الإنسان[١٠].

٣٠- ويعمل مكتب المدعي العام للجمهورية على تحسين آليات الإعلام بالقضايا التي يجوز فيها تنفيذ هذا التدبير الاحترازي، كما أنشأ مكتباً فرعياً متخصصاً في مجال حقوق الإنسان مكلَّفاً بالنظر في جميع انتهاكات هذه الحقوق، بما في ذلك انتهاكات تنفيذ هذا التدبير[١١].

النظام الجنائي ونظام السجون

٣١- قُبلت التوصيتان ١٤٨-٦٤ و١٤٨-٦٥.

---

(٨) انظر الفقرات من ٨٦ إلى ٩١ من الوثيقة A/HRC/WG.6/17/MEX/1.

(٩) تدلّل البيانات الإحصائية على هذا الاقتناع؛ ففي عام ٢٠١١، نفذ مكتب المدعي العام للجمهورية هذا التدبير الاحترازي ٢ ٠٦٩ مرة، بينما لجأ إليه في عام ٢٠١٢ في ١ ١٦٦ قضية، وفي عام ٢٠١٣، في ٦٣٠ قضية فحسب.

(١٠) من الواضح أن القانون الوطني للإجراءات الجنائية، الصادر في ٤ آذار/مارس ٢٠١٤، ينظم تدابير احترازية جديدة غير سالبة للحرية ويرجّح تنفيذها على تلك المقيِّدة لحرية الأشخاص.

(١١) سعياً إلى دوام احترام قانونية تدابير الاحتجاز، أبرم مكتب المدعي العام للجمهورية صكوكاً قانونية تهدف إلى تدريب موظفيه العموميين في مجال حقوق الإنسان، وكذلك إلى تعزيز مراعاة هذه الحقوق ونشرها.

القضاء على التمييز ضد المرأة

٣٢- قُبلت التوصيات ١٤٨-٦٦ و١٤٨-٦٧ و١٤٨-٦٨ و١٤٨-٦٩ و١٤٨-٧٠ و١٤٨-٧١ و١٤٨-٧٢ و١٤٨-٧٣ و١٤٨-٧٤ و١٤٨-٧٥ و١٤٨-٧٦ و١٤٨-٧٧ و١٤٨-٧٨ و١٤٨-٧٩ و١٤٨-٨٠.

حقوق الطفل والمراهق

٣٣- قُبلت *التوصيات ١٤٨-٨١ و١٤٨-٨٢ و١٤٨-٨٣*. ويتضمن برنامج الحماية والتنمية الشاملتين للطفل موضوعاً عن حماية الأطفال من التعرض للمخاطر، في إطار ثقافة احترام حقوق الطفل. كما أُقرّت الاستراتيجية المشتركة بين القطاعات لرعاية الأطفال والمراهقين في سياق الجريمة المنظمة.

الاتجار بالأشخاص

٣٤- قُبلت التوصيات ١٤٨-٨٤ و١٤٨-٨٥ و١٤٨-٨٦ و١٤٨-٨٧ و١٤٨-٨٨ و١٤٨-٨٩.

أمن المواطن

٣٥- قُبلت *التوصية ١٤٨-٩٠*. وتوضح المكسيك أن سلطاتها العسكرية تشارك في عمل سلطات الأمن العام ضمن الإطار القانوني الوطني، وأن أداءها يخضع لمراجعة المحاكم الاتحادية في حالة وقوع أي انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان. ويقدم الأفراد العسكريون الدعمَ إلى سلطات الأمن العام دون أن يحلّوا محلها في مباشرة مهامها، مع التقيّد الصارم بالقانون وفي ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

٣٦- وقد عُزز عمل وحدات العلاقات مع المواطنين وخدمتهم التابعة لمختلف فروع السلطة التنفيذية. وتنص الخطة الوطنية للتنمية على أهمية العلاقة بالمواطن والخضوع للمساءلة أمامه وتوخي الشفافية معه.

٣٧- وقُبلت *التوصيات ١٤٨-٩١ و١٤٨-٩٧ و١٤٨-٩٨ و١٤٨-١٠٣*.

نظام القضاء ونظام العدالة الجنائية

٣٨- قُبلت *التوصيات ١٤٨-٩٢ و١٤٨-٩٣ و١٤٨-٩٤ و١٤٨-٩٥ و١٤٨-٩٦ و١٤٨-٩٩ و١٤٨-١٠٠*. وتعكف السلطة القضائية حالياً على تنفيذ الخطة الرئيسية لتنفيذ الإصلاح الجنائي، بغية الالتزام بالمهلة المحددة في الدستور لتنفيذ نظام الاتهام في الدعاوى الجنائية.

تعزيز سيادة القانون

٣٩- قُبلت التوصيات ١٤٨-١٠١ و١٤٨-١٠٤ و١٤٨-١٠٥ و١٤٨-١٠٦ و١٤٨-١٠٧ و١٤٨-١٠٨.

الولاية القضائية العسكرية

٤٠- تقبل المكسيك *التوصية ١٤٨-١٠٩*. وقد قضت المحكمة العليا للدولة في عام ٢٠١٢ بعدم دستورية المادة ٥٧ من قانون القضاء العسكري، ويدرس الكونغرس حالياً مبادراتٍ شتى لتعديل هذه المادة بهدف تخويل السلطات المدنية اختصاص الفصل في الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبَة على يد أفرادٍ من القوات المسلحة بحق مدنيين. ووافق مجلس الشيوخ في ٤ شباط/فبراير الماضي على سحب التحفظ الذي كانت دولة المكسيك قد أبدته على اتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بحالات الاختفاء القسري للأشخاص، فيما يتعلق بالاختصاص القضائي العسكري.

٤١- ومنذ عام ٢٠١٢، توقف كل من مكتب المدعي العام للقضاء العسكري والمحاكم العسكرية عن النظر في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبَة ضد مدنيين.

الادعاء القضائي وإقامة العدل

٤٢- قُبلت *التوصية ١٤٨-١١٠*. وسيدخل القانون الاتحادي لقضاء المراهقين المعتمد في عام ٢٠١٢ حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقد أصدرت المحكمة العليا للدولة "بروتوكول عمل للمعنيين بإقامة العدل في القضايا المتعلقة بأطفال ومراهقين".

٤٣- وقُبلت *التوصيات ١٤٨-١٠٢ و١٤٨-١١١ و١٤٨-١١٢*.

٤٤- كما قُبلت *التوصية ١٤٨-١١٣*. وتعترف المادة ٢ من الدستور بحق الشعوب الأصلية في تقرير المصير والحكم الذاتي، بما في ذلك حقها في تطبيق نُظمها التشريعية. ونشرت المحكمة العليا للدولة "بروتوكول عمل للمعنيين بإقامة العدل في القضايا المتعلقة بحقوق أفراد ومجتمعات الشعوب الأصلية".

حماية الأسرة والزواج

٤٥- فيما يتعلق *بالتوصية ١٤٨-١١٤*، فإن حماية الأسرة وتنميتها قضيتان أساسيتان بالنسبة إلى دولة المكسيك، وفقاً لأحكام المادة ١٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٤ من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية. وفي السياق نفسه، تعترف المكسيك بحق كل شخص في الزواج وفي تكوين أسرة وتحميه. بيد أن المكسيك تؤكد عدم وجود قاعدةٍ دولية تحدد الخصائص التي ينبغي أن تميز الأسرة.

٤٦- ومن جهةٍ أخرى، ترسي كل من المادة ١ من الدستور والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تشكل المكسيك طرفاً فيها المساواة في الحقوق وحظر التمييز. وقد أعادت المحكمة العليا للدولة تأكيد ما سبق بإقرار عدم دستورية أي تشريعات تخلّ بحق الأشخاص في تقرير المصير وفي حرية تنمية الشخصية، بوسائل منها إقرار عدم دستورية القواعد التي تعرّف مفهوم الزواج على نحوٍ تمييزي.

٤٧- وفي ضوء ما تقدم، لا يمكن لدولة المكسيك تنفيذ هذه التوصية.

حرية الدين

٤٨- قُبلت التوصية ١٤٨-١١٥.

المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون

٤٩- قُبلت التوصيات ١٤٨-١١٦ و١٤٨-١٢٠ و١٤٨-١٢١ و١٤٨-١٢٤ و١٤٨-١٢٥ و١٤٨-١٢٦ و١٤٨-١٢٧ و١٤٨-١٢٨ و١٤٨-١٢٩ و١٤٨-١٣٠ و١٤٨-١٣١ و١٤٨-١٣٢ و١٤٨-١٣٣ و١٤٨-١٣٤ و١٤٨-١٣٥ و١٤٨-١٣٦ و١٤٨-١٣٧[(١٢)].

تعزيز آلية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين

٥٠- قُبلت التوصيات ١٤٨-١١٧ و١٤٨-١١٨ و١٤٨-١١٩ و١٤٨-١٢٢ و١٤٨-١٢٣. ويُنشئ قانون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين صندوقاً خاصاً لتوفير موارد اقتصادية إضافية تستهدف تنفيذ وإدارة تدابير المنع وتدابير الوقاية وتدابير الحماية وتدابير الحماية العاجلة التي تكفل حياة الأشخاص المعرضين للخطر نتيجةً للدفاع عن حقوق الإنسان أو تعزيزها وممارسة حرية التعبير ومزاولة الصحافة، وتكفل سلامتهم وحريتهم وأمنهم. كما تستهدف هذه الموارد تنفيذ سائر الإجراءات المحددة في القانون لتنفيذ هذه الآلية.

حقوق المرأة

٥١- قُبلت *التوصية ١٤٨-١٣٨*. وقد أرسل الرئيس إلى الكونغرس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ مقترحاً بتعديلٍ تشريعي سيُلزم الأحزاب السياسية بضمان منح النساء ٥٠ في المائة من نسبة المرشحين للكونغرس الاتحادي[(١٣)].

٥٢- وقُبلت *التوصية ١٤٨-١٣٩*.

(١٢) انظر الفقرات من ٩٢ إلى ٩٧ من الوثيقة A/HRC/WG.6/17/MEX/1.

(١٣) يعرض المقترح تعديل القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية.

مكافحة الفقر

٥٣- قُبلت *التوصيات ١٤٨-١٤٠ و١٤٨-١٤١ و١٤٨-١٤٩*. وقد زاد إنفاق الحكومة الاتحادية المقرّر للتنمية الاجتماعية في عام ٢٠١٤ بنسبة ١٤,٧ في المائة عن نسبته في عام ٢٠١٣، التي ارتفعت، بدورها، بنسبة ١٣ في المائة عن عام ٢٠١٢.

٥٤- كما قُبلت *التوصيات ١٤٨-١٤٢ و١٤٨-١٤٣ و١٤٨-١٤٧ و١٤٨-١٤٨*. وتولي المكسيك أولوية عملها لمسألة القضاء على الفقر المدقع، وقد شرعت في تنفيذ سياسةٍ اجتماعية تركز على تحقيق مجتمع حقوق الإنسان. كما نفذ البلد برامج بهذا الشأن كالحملة الوطنية لمكافحة الجوع، التي تعالج إشكالية الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع ويفتقرون إلى الغذاء.

رعاية الفئات الضعيفة الحال

٥٥- قُبلت التوصيات ١٤٨-١٤٤ و١٤٨-١٤٥ و١٤٨-١٤٦ و١٤٨-١٥٠ و١٤٨-١٥٢ و١٤٨-١٥٦.

الحق في الصحة

خدمات الصحة الجنسية والإنجابية

٥٦- قُبلت *التوصيتان ١٤٨-١٥٣ و١٤٨-١٥٤*. وقد اضطلع البلد بأعمالٍ تهدف إلى تحسين إمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، كتوفير الخدمات الملائمة للمراهقين، وإنشاء النظام الوطني للمعلومات الأساسية عن الصحة وفريق الرعاية الشاملة لصحة المراهق[١٤].

الوفيات النفاسية

٥٧- قُبلت التوصيتان ١٤٨-١٥٥ و١٤٨-١٥٧.

الحق في التعليم

٥٨- قُبلت *التوصيات ١٤٨-١٥٨ و١٤٨-١٥٩ و١٤٨-١٦٠ و١٤٨-١٦١ و١٤٨-١٦٢ و١٤٨-١٦٣*. وعملاً بالتعديل الدستوري لعام ٢٠١٣، حُددت في أيلول/سبتمبر الماضي التعديلات المُزمع إدخالها على القانون العام للتعليم وصدر قانون المعهد الوطني لتقييم التعليم.

(١٤) كما يعتمد البلد المعيار المكسيكي الرسمي NOM-009-SSA2-2013، "تعزيز الصحة في المدرسة"، الذي يحفّز على المعرفة بالحياة الجنسية المسؤولة والمأمونة وممارستها.

وستمكّن هذه التعديلات، فضلاً عن إنشاء الدائرة المهنية للمعلمين، والنظام الوطني لتقييم التعليم، ونظام المعلومات والإدارة التعليميتين، المكسيك من إرساء نموذجٍ تعليمي جديد جيد النوعية.

الحق في السكن

٥٩- قُبلت التوصية ١٤٨-١٥١.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٦٠- قُبلت التوصيتان ١٤٨-١٦٤ و١٤٨-١٦٥.

حقوق الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي

٦١- قُبلت *التوصيات ١٤٨-١٦٦ و١٤٨-١٦٩ و١٤٨-١٧١*. وتوجد منذ عام ٢٠١٣ آلية للوفاء الكامل بالالتزام بمشاورة الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية في عمليات تقييم الأثر البيئي، وفقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. ويدرس مجلس الشيوخ مبادرة لإقرار الالتزام بتعزيز تكافؤ الفرص وكفالة إنفاذ حقوق الشعوب الأصلية وتنميتها الشاملة، بإقرار سياساتٍ تُستشار فيها هذه الشعوب وتُرسم وتُنفذ بالاشتراك معاً. وتسعى هذه المبادرات إلى ضمان موافقة الشعوب الأصلية موافقةً مسبقة وحرة وعن علم على القرارات المتعلقة بمسائل قد تمسها.

٦٢- كما قُبلت التوصيات ١٤٨-١٦٧ و١٤٨-١٦٨ و١٤٨-١٧٠ و١٤٨-١٧٢.

حقوق المهاجرين

٦٣- قُبلت *التوصيات ١٤٨-١٧٣ و١٤٨-١٧٤ و١٤٨-١٧٥ و١٤٨-١٧٦*. ويجري حالياً وضع البرنامج الخاص بالمهاجرين الذي سيُرسي الأساس لسياسة الدولة في مسألة الهجرة، وستُقترح في إطاره إجراءات لتعزيز إمكانية احتكام المهاجرين إلى القضاء وتعزيز أمنهم[١٥].

(١٥) يتوخى البرنامج اعتماد إجراءات بمعايير متمايزة لحماية الأطفال والمراهقين والنساء وضحايا الجريمة وملتمسي اللجوء.